بلا دهوية

إسقاط الجنسية كما شرحتها **لأماسيل**

فصل إسقاط الصحافة

بمناسبة يوم الصحافة العالمي 3مايو 2020

علي أحمد الديري

إسقاط الصحافة

1. **بابا، أنت كنت تكتب في الصحافة في البحرين، وأنا كنت أشاهد صورتك في الجرائد قبل أن أدخل المدرسة، وبصراحة أنا لا أفهم كتاباتك، لكن فهمت ما كتبته عن ماما سلامة. هل يعقل أنه لم يدافع عنك أحد في هذه الصحف؟**

نعم، لا أحد، لا تدافع الصحف في البحرين عن أحد، فليس لديها سلطة الدفاع عن الشخص. يقولون إن الصحف سلطة وقوة كما القضاء سلطة وقوة وكما البرلمان سلطة وقوة. لكن كما قلت لك، في النظام الشمولي، لا توجد سلطة وقوة سوى سلطة وقوة الحاكم. الصحف في البحرين بلا قوة وبلا سلطة، بل وبلا رسالة.

وكما دمّر النظام السياسي الانسجام الاجتماعي، وأشاع ثقافة الخوف والتشكيك والوشاية والكراهية بين الناس، فقد دمّر الصحافة والصحفيين، لقد

أسـقطهم في حضيـض التأجيـج والفبركـة والكـذب وأكل لحـوم النـاس.

لقـد أسـقطت الصحافـة جنسـيتنا، لم نعـد جنسًـا واحـدًا بيننـا مشـتركات مـن الصفـات والعـادات والقيـم، ليـس لدينـا قضايـا عامـة تجمعنـا، حتـى الدسـتور لسـنا مجمعـين عليـه، ليـس هنـاك جامـع يجعلنـا جسـدًا واحـدًا يشـفق بعضـه عـلى بعـض، صرنـا منقسـمين في كل شيء انقسـامًا حـادًا ومتضـادًا.

دعينـي أخـبرك مـاذا كان ينـشر في الصحـف مـن تحريـض لإسـقاط جنسـيات المعارضـين لسياسـة الحكومـة. في الشـهر الأول مـن قانـون السـلامة الوطنيـة (قانـون الطـوارئ) أي أبريل/ نيسـان 2011، نـشرت صحيفـة الأيـام بيـان جمعيـة الصـف الإسـلامي الـذي تدعـو فيـه لإسـقاط الجنسـية والقصـاص «ناشـدت جمعيـة الصـف الإسـلامي (صـف) باتخـاذ مـا يلـزم مـن إجـراءات لإسـقاط الجنسـية البحرينيـة مـن المتورطـين الذيـن حاولـوا الإضرار بأمـن الدولـة وسـلامة مواطنيهـا والمقيمـين عـلى أرضهـا سـواء كان تحريضـا أو تنفيـذا أو مشـاركة فاعلـة في تقويـض سـلامة الدولـة... وأكـدت الجمعيـة عـلى الجهـات الرسـمية بعـد محاكمـة عادلـة لمثـل هـؤلاء نـشر صورهـم واعترافاتهـم عـبر وسـائل الإعـلام المحليـة

مطالبين الجهات المعنية تنفيذ القصاص العلني بحسب الشريعة الإسلامية»[1].

وفي السياق نفسه، أصدرت جمعية الأصالة الإسلامية بيانًا، نشرته جريدة أخبار الخليج، تطالب فيه بإسقاط الجنسية والقصاص في ظل الظروف الاستثنائية التي مرت بها مملكة البحرين منذ 14 فبراير/ شباط 2011، وما أدت إليه من تعريض أمن البلاد لتهديد غير مسبوق وضعها على شفير الحرب الأهلية... فإننا نطالب القائد العام بصفته المسؤول والمخول قانونًا بتنفيذ حالة السلامة الوطنية، نطالبه بتطبيق المادة (10) فقرة (ج) من قانون الجنسية التي تنص على جواز إسقاط الجنسية البحرينية عمن تسبب في الإضرار بأمن الدولة، وذلك كإجراء قانوني لا بد منه لمعاقبة كل من تورط، تحريضًا أو تنفيذًا أو اشترك بأي شكل من الأشكال في تهديد أمن البلاد، وبغض النظر عن موقعه أو صفته أو وظيفته، وذلك من أجل إنفاذ القانون والحفاظ على أمن البحرين»[2].

وضمن السياق نفسه أيضًا أصدر رئيس جمعية الولاء الوطني شارخ بن سيف الدوسري بيانًا،

1 جريدة الأيام، العدد 8026 الجمعة 1. 4. 2011.

2 جريدة الأيام، العدد 8025 الخميس 31. 3. 2011.

نشرته صحيفة الوطن، يطالب بالمطالب نفسها، ولحقه في الصف ذاته النائب السلفي جاسم السعيدي.

هكذا، توحدت الصحف في خطاب واحد يدعو لإسقاط الجنسية والقصاص والنيل من الناس الذين خالفوهم في رأيهم السياسي، وأسقطوا عليهم صفات الخيانة والعمالة.

كانت الصحف تكرر يوميًا هذه الصفات والويل لمن يوصف بها، سيكون مصيره السجن والتعذيب والفصل من العمل والموت وإسقاط الجنسية. من خلال طريقة تكرار الصفات يتمّ تثبيت هذه الصفات وتصديقها كحقيقة لا كدعاية سياسية زائفة. وهكذا يتمّ تعريف الشرف والخيانة، فالمواطن الخائن هو الذي تظاهر في الدوار، ورفع شعارات ضد الحكومة، والمواطن الصالح هو الذي شارك في تجمع الفاتح ورفع صور الملك ورئيس الوزراء وولي العهد، وبلّغ وزارة الداخلية وأجهزة المخابرات عن جيرانه وزملائه في العمل والدراسة الذين ذهبوا إلى الدوار، والخيانة هي أن تكتب خلاف ما تريده الحكومة منك، والولاء للوطن هو أن تهتف باسم الملك وتشارك في رقصات العرضة وتهز السيف فيها تعبيرًا عن ولائك لعادات الملك وتقاليده وحفلاته.

تم إسقاط الغالبية الكبرى من المواطنين من قائمة الشرف والولاء للوطن واستحقاق المواطنة، فذهبوا إلى السجون والتنكيل والتهجير وإسقاط الجنسية.

2. هل هاجمك أحد في الصحافة؟

كما شرحت لك، الصحف أصبحت تقوم بحملات تحريض، لتهيئ المناخ العام لما ستقوم به الحكومة ضد الناس. أنا أعتبر أول ورقة تم وضعها في ملف إسقاط جنسيتي كانت (الديري.. جريدة الوقت الجديد من سهول لبنان). وهذا عنوان عمود الصحفي عقيل سوار الذي ربطتني به علاقة صداقة خاصة منذ 2001م، فقد كنا نلتقي كثيرًا في بيتهم مع مجموعة من الأصدقاء المشتركين، وتعرفت على عائلته الرائعة، وما زلت أعتبر هذه الأيام جميلة وتستحق التذكر. لكن كما قلت لك، الحكومة في البحرين قسّمت المجتمع تقسيمًا حادًا ونافرًا، لم تترك مساحات مشتركة يمكن أن يلتقي فيها الناس، فصار الكُتاب والصحفيون في الصحافة مضطرين أن يكونوا في صف الحكومة أو راغبين في ذلك أو مزايدين على ذلك. أسقطت الحكومة جنسيتهم الصحافية، فصاروا كتابًا في بلاطها، أو كما نسميهم في التعابير الشعبية (طبالة) لم تجمعهم مشتركات الصحافة التي تدافع عن

المجتمع والحقيقة والحرية والمواطنين. وهذا ما يؤكده تراجع تصنيف البحرين ضمن مؤشر الصحافة في العالم، فقد صنفت «منظمة مراسلون بلا حدود» البحرين في مؤشر حرية الصحافة في المرتبة 119 لسنة 2009، وفي المرتبة 144 لسنة 2010، وفي المرتبة 173 في العام 2011 ضمن ترتيب مؤشر 178 دولة عالميًا.

كان مقال الصحفي المخضرم عقيل سوار، بمثابة وشاية علنية أو إخبارية أمنية تشبه وشايات الزملاء على زملائهم في العمل، وهي ثقافة انتشرت وسادت في البحرين منذ 2011. لماذا أصفها بأنها وشاية؟ لأن الأمن كان يبحث عمن يقف وراء (صحيفة مرآة البحرين)، الصحيفة الإلكترونية المعروفة التي تأسست فترة قانون الطوارئ (السلامة الوطنية) ووجدت لها موقعًا مهنيًا وشعبيًا مميزًا، فجاء مقال (سوار) ليقدم ما زعم أنه الجواب الذي تنتظره دوائر الاستخبارات: «أكتب هذا لأضع الديري وفريقه أمام مسؤوليتهم الأخلاقية في التستر الكاذب، بمقابل مادي، على مشاريع الوفاق الإعلامية التي ستنطلق في الخارج وبضمنها فضائية ثرية ذات ملمس حداثي... لن تختلف في جوهرها عما شهدناه حتى الآن من مساهمات مرآة البحرين التي يديرها الديري بكوادر ومواد وفاقية. وبوصف مرآة البحرين

ونكهتها الكاذبة محطة سينتقل بعدها الديري وفريقه من متبقيات جريدة الوقت التي تسببوا في إفلاسها وإغلاقها ليدير مشروعًا إعلاميًا اسمه (الوقت الجديد)»[1].

بعد أشهر أصبحت ممنوعًا من دخول مصر، مصر التي ناقشت فيها أطروحة الدكتوراه قبل أشهر من ثورة 14 فبراير/ شباط 2011، وعشت فيها ستة شهور بعد فترة السلامة الوطنية بالبحرين. الرسالة بالنسبة لي كانت واضحة، إنه عمود عقيل سوار العابر لأجهزة المخابرات العربية.

هنا تسلم الراية صحفي آخر ربطتني به علاقة مهنية ورسالة ثقافية تنويرية، وهو سعيد الحمد، كتب: «لا عجب أن يخرج علينا المدعو علي الديري بعد أن قبع في المنفى الاختياري لشهور صامتًا ويعمل من وراء الكواليس خوفًا من أن يخرج إلى نور الشاشات، فقد اعتاد أن يمشي في الساس يخرج علينا بحثًا عن بطولة، ليدعي أن حكومة البحرين أوعزت إلى السلطات في مصر وإلى الجهات المعنية عن معرض الكتاب هناك لمنعه من دخول الأراضي المصرية ومنع كتابه»[2].

1 عقيل سوار، جريدة الوطن، العدد 2014 الخميس 16 يونيو 2011.
2 سعيد الحمد، جريدة الأيام، العدد 8331 الثلاثاء 31 يناير 2012.

لقد كتب سعيد الحمد هذا المقال بعد منعي رسميًا من دخول مصر بخمسة أيام. وكان هذا أول منع يحدث لبحريني لسبب سياسي بعد أحداث الربيع العربي. لاحقًا تمّ منع مجموعة كبيرة من النشطاء البحرينيين. تأكد لي بعد هذا الحظر، أن ملفي قد فُتح بالفعل في أجهزة الاستخبارات، خصوصًا بعد أن أخبرني رجل الأمن المصري أن اسمي مسجل ضمن قائمة خطر على الأمن القومي، وحين لم أستوعب المعنى، قال لي يعني هذا أمر أخطر من الأمن الوطني، وسألني: هو إنت عامل إيه؟ فقلت له: عامل دكتوراه في مصر.

لم يتوفر سعيد الحمد على شرف الاختلاف، فراح يستخدم في الصحافة لغة سوقية، تعكس اللغة التي وصلت لها الصحافة البحرينية بعد 2011، «بالله عليك دوّر لك «جذبه غيرها» البحرين لم تسع لمنع شلتك وربعك من دخول مصر أو لبنان أو غيرها من البلدان وتركتهم يسرحون ويمرحون... فلماذا تشتط معاك أنت دونًا عن كل الناعقين والشاتمين والسبابين.. لماذا أنت بالذات تتحرك الأجهزة البحرينية ضدك.. يا أخي تواضع والعب غيرها فأنت لاعب في جوقة الشتم والسب»[1].

1 سعيد الحمد، جريدة الأيام، العدد 8331 الثلاثاء 31 يناير 2012.

ما كان يقوله سعيد الحمد بوقاحة، كنت أقوله مع نفسي، من أنا لتضعني حكومة البحرين في اعتبارها وتحرك أجهزتها لتمنعني من دخول مصر، لكني توقفت عن ذلك يوم وجدتها صغيرة جدًا إلى الحد الذي أسقطت فيه جنسيتي.

3. هل حاولت أن تنشر في الصحافة في البحرين؟

أتذكر بعد نشر كتابي (نصوص متوحشة من أرثوذكسية السلاجقة إلى سلفية ابن تيمية) في صيف 2015، كنت أنتظر نشر مقابلة معي حول الكتاب، فأخبرتني صديقة صحفية في القسم الثقافي في صحيفة بحرينية أن هيئة التحرير تعتذر عن عدم نشر مقابلتي، لأني وجّهت نقدًا لابن تيمية، وابن تيمية له أتباع في البحرين والسعودية، يتحمسون له ويدافعون عنه أكثر مما يدافعون عن القرآن، وهو شخصية متشددة ومتعصبة وقد توفي قبل 700 سنة.

لم أعد صاحب موضوع في الصحافة البحرينية، غير مسموح لي الكتابة فيها أو أن يكتب أحد عن كتبي، أو يجري معي مقابلة صحفية عن كتبي، صرت موضوعًا للشتم والتشهير والنيل. والمفارقة أن جريدة الأيام التي تصدرت جبهة النيل مني، هي الجريدة التي نشرت فيها أول مقالة لي بعد تخرجي

من الجامعة، فقد أعلنت الصحيفة عن مسابقة كتابة مقالة، وفزت فيها بالمركز الأول، وبقيت أكتب فيها وأنشط في ملحق رؤى الثقافي من بعد منتصف التسعينيات حتى صدور جريدة الوقت في 2006.

4. ماذا كُتب ضدك أيضًا في الصحافة في البحرين؟

ببذاءته المعروفة كتب سعيد الحمد تحت عنوان (سيرة فلمية لمثقف من الدوار) ساخرًا: «لم يستطع مثقف الدوار أن يخلع جلباب عقليته الريفية التي تلبسته خلال ثلاثة عقود من الزمان حاول فيها الريف أن يريف المدينة مستفيدًا ولا شك من حالة تراجع ثقافة الاستنارة ومستغلًا سطوة ثقافة الذهنية الريفية في أشد تجلياتها تخلفًا... لم يملك عقلية الخروج برغم العناوين الحداثية وما بعد الحداثية التي صدع بها رؤوسنا».[1]

وعلى المنوال نفسه، كتب السعودي إسحاق الشيخ في الجريدة نفسها مقالة كرر فيها اسمي 18 مرة، ولم ترد في هذه المقالة تقريبًا أي معلومة صحيحة: «ويوم أن انهارت قاعدة الدوار تحت أقدام مرتزقة الطائفية فرّ نفر من المثقفين البحرينيين ـ لا يتجاوزون أصابع اليد ـ خارج الوطن وكانت

1 سعيد الحمد، جريدة الأيام، العدد 8131 الجمعة 15 يوليو 2011.

فرائصهم تصطك ذعرًا وسراويلهم ترشح من شدة الخوف وكان صاحبنا (علي الديري) الذي يختفي تحت اسم (قحطان راشد) على رأس هؤلاء المثقفين الخمسة أو الستة الذين فروا خارج الوطن إلى لندن»[1].

الانثروبولوجي الدكتور عبد الله يتيم الذي جمعتني به صداقة منذ التسعينيات وعمل في مجلة البحرين الثقافية وإدارة الثقافة، كتب في الجريدة نفسها، مقالة مطولة (الأصولية الشيعية في البحرين) مكونة من حلقتين، ليثبت فيها أنني في كتابي (خارج الطائفة) ما كنت إلا أصوليًا مواربًا وملقيًا باللوم على الدولة بدل الطائفة: «يحال للمرء عندما تقع عيناه على عنوان كتاب علي الديري «خارج الطائفة»، أنه كما لو كان بصدد كاتب يقوم بسرد حكاية تحرره من أسر الطائفة التي ينتمي إليها، ليس على المستوى العقيدي الديني فهذا شأن خاص به، ولكن من خلال إخضاع خطابها الديني المعاش للتحليل والنقد اللازمين. أي يحال له، أنه بصدد تناول نقدي للاهوت والكهنوت الديني، خاصة في ضوء ما عُرف عن الكاتب من دراسته المعمقة لفكر

1 إسحاق يعقوب الشيخ، جريدة الأيام، العدد 8533 الإثنين 20 أغسطس 2012.

وممارسة المفكر العربي محمد أركون الذي عُرف هو الآخر بنظرياته في نقد اللاهوت الديني في الاسلام.

فالديري يشيح بوجهه عن أداء هذه المهمة النقدية، فهو قد فضل الذهاب بعيدًا للغوص في أزمته الوجودية بين الدين والعلمانية، بعيدًا عن الواقع المُعاش الذي يُمارس من خلال الكهنوت الأصولي الشيعي في البحرين هيمنته الدينية اجتماعيًا وثقافيًا. فالديري ينتقد إشكالية الدولة والهوية الوطنية في البحرين وتعثر تجاربها واخفاقاتها، ويلقي باللائمة عليها لجهة عدم استيعابها لكل التنوعات الثقافية والاثنية»[1].

لست بصدد الرد هنا عليهم، وأكتفي برصد مواقفهم، كما أني لم أرد على ما كتب عني، فلا تتوفر هذه الصحيفة على مهنية تسمح لها أن تنشر الرد، فهي من الجهات التي جعلت مؤشر حرية الصحافة ومهنيتها يتراجع كل عام درجات للوراء، كما أن ما كتب لا أجد أنه من المتانة العلمية أو الصلابة الفكرية التي تستحق الرد، فهي كتابات مدفوعة بسياق سياسي لا اختلاف فكري.

1 عبد الله يتيم، جريدة الأيام، العدد 8897 الإثنين 19 أغسطس 2013.

مع تمام عام هجرتنا الأول لكندا قررت مع أماسيل أن نعقد جلستنا الأولى للبدء في مشروع هذا الكتاب. جلسنا معاً في صباح يوم الأحد 22 يناير 2017 في مقهى Tim Hortons طلبت منها أن تقرأ أحد بيانات منظمة العفو الدولية حول قوائم إسقاط الجنسية البحرينية. فكان سؤالها الأول (لماذا أسباب إسقاط الجنسية البحرينية غامضة كما تقول منظمة العفو؟) وجدته سؤالاً مفتاحياً لبدأ حوار الكتاب. ومنه توالدت بقية الأسئلة. صارت قضية هذا الكتاب موضوعنا الرئيسي الذي نتحدث حوله في الطريق وفي البيت وفي المقهى. صرت أصوغ الأسئلة من خلال هذه النقاشات، وأرتبها لاحقاً وفق منطق الإجابات التي لم تأت جميعها في مستوى واحد. لقد تركتها كما هي ولم أبذل مجهوداً لإعادة صياغتها وفق العمر الزمني لأماسيل (13 عاماً) أردت أن يبقى الكتاب معها للسنوات التالية. وعوّلت على أن إجاباتي، ستتفتح لها كلما تفتّح نضجها وعمرها وإمكاناتها.